

-محضر جلسة-

لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

الجلسة عدد :10 يوم الثلاثاء 29 ماي 2012.

ترأس هذه الجلسة السيد عبد الرؤوف العيادي نائب الرئيس الذي استهل الجلسة بتلاوة جدول أعمالها المتمثل في:

- عرض تقرير عن جلستي العمل اللتين قام بهما وفد عن اللجنة إلى كل من رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد والمدير العام للديوانة
- مواصلة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه اللجنة ك لجنة خاصة مكلفة بمتابعة مسائل الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد
- الوسائل المادية الموضوعة على ذمة هذه اللجنة للإضطلاع بمهامها.

ثم فُتح باب النقاش حول نقاط جدول الأعمال وقد أبدى السيد رئيس الجلسة رأيه بأن اللجنة ما زالت لم تنطلق في الأعمال الفعلية والضرورية لمكافحة الفساد وهي حسب تعبيره تراوح مكانها. اعتبر السيد جلال بوزيد أن إعادة النظر في صلاحيات اللجنة وآليات عملها، مضيعة للوقت وهي خطوة إلى الوراء ، إنما يمكن الخروج من عنق الزجاجة والإكتفاء بدور المتابعة ومواصلة هذا الدور يقتضي أن يكون لأعضاء اللجنة نظرة تقييمية شاملة للدور الذي تلعبه الحكومة من جهة وللوضع الراهن من جهة أخرى، مبينا أن اللجنة عليها بإصدار بيان توضّح فيه للرأي العام موقفها ورؤيتها حول الخطوات التي قامت بها الحكومة في مجال الإصلاح الإداري ورصدها لعودة تحرك رموز الفساد.

أما السيدة منية القصري فقد اعتبرت أن الخوض من جديد في صلاحيات اللجنة ومهامها هو رجوع على الأعقاب في إشارة أن اللجنة سبق لها أن ناقشت ذلك في جلسات متعددة وانتهت إلى خطة عمل بدأت بتنفيذها ومنها التعرض للملفات ذات الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية الهامة كالديوانة وقد قامت اللجنة بزيارة إلى مدير عام الديوانة تناولت فيها جوانب الفساد الإداري والمالي بهذا المرفق، كما اتفقت اللجنة على أن يقوم فريق عمل بدراسة معمقة لأحكام المرسوم 120 الذي يتعلق بمكافحة الفساد والذي سيساهم في تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكانت الزيارة إلى رئيس الهيئة تدرج ضمن تحقيق هذا الهدف. من جهة أخرى تساءلت السيدة منية القصري عما يمكن أن تقوم به اللجنة الخاصة إزاء تظلم وجهه إليها موظفان من وزارة الداخلية تعرّضا للتقاعد الجوبي باعتبار أن هذه الشكاية تدخل في نطاق الإصلاح الإداري.

ودعا السيد اسكندر بوعلاقي إلى ضرورة تشريك منظمات المجتمع المدني التي لها خبرات في مجالات نظر اللجنة واعتبرت السيدة سناء مرسني في مداخلتها أن اللجنة كانت بها نتائج محتشمة بالنظر إلى التعقيبات التي تلت مسألة مكافحة الفساد التي تناولتها اللجنة من الجانب النظري في حين أنه كان من الأجدر أن يتم التطرق إليها من الجانب السياسي والدليل على ذلك الترابط الجوهرى بين مجريات الأحداث في الأسبوع الفارط في إشارة إلى أحداث جندوبة، وبين الفساد وغيرها من الإضطرابات والإنفلاتات الأمنية وبالتالي فإن عملية التقييم ضرورية والربط بين الأحداث والقرارات التي اتخذتها الحكومة على غرار الحريق الذي نشب بسوق المنصف باي وزيارة رئيس الحكومة إلى ميناء رادس وما عقبه من عمليات تطهير خير دليل على ذلك.

وأبدت السيدة نجلاء بودربال عدم موافقتها على اقتصار عمل اللجنة على تقييم عمل الحكومة معتبرة أن دورها هو دور أساسي باعتبارها منبثقة عن سلطة تأسيسية لها شرعية المبادرة والتصدّي لاستعادة رموز الفساد لنشاطهم الذي أصبح يستفز الرأي العام معتبرة أن اللجنة تعدّ فاشلة في مهامها إن لم تصدر عنها إجراءات عملية واكتفت بتقييم عمل الحكومة.

وترى السيدة حنان ساسي أن المتابعة لا تفضي إلى نتائج إيجابية على غرار ما توصلت إليه باقي اللجان والهيئات التي تكوّنت إبان الثورة واللجنة يجب أن تكون قادرة على إصدار القرارات وبالتالي فإن الإشكال الوحيد يبقى توسيع صلاحيات قراراتها ومنها متابعة الملفات التي تعهّد بها القضاء . وفسر السيد رفيق التليلي عدم التزام عدد من أعضاء اللجنة بحضور أشغالها بالإحباط الذي يشعر به الأعضاء لعدم التوصل إلى التصدي المباشر للفساد ومعالجته على الميدان مشيراً إلى عدم موافقة اللجنة على مقترحه لزيارة شركة مقلدة بمدينة الجم التي تعتبر من الشركات التي وقعت خصوصتها بثمن زهيد وفي إطار شبهة والملف وقعت إحالته على رئاسة المجلس دون أن يتم تناوله بالدرس.

وتعليقاً على موقف السيد رفيق التليلي، قالت السيدة سناء مرسني أن عدم حضور بعض الأعضاء يعدّ عدم تحمّل مسؤولية مضيئة أن من بين مهام اللجنة تقييم عمل الحكومة وأن المتابعة تتيح المكافحة والتصدي إلى الفساد ولا يستدعي ذلك بالضرورة تنقيح النظام الداخلي بل الإرادة السياسية والتوجه الميداني إلى بُور الفساد ضروري.

واعتبر السيد عبد الرؤوف العيادي رئيس الجلسة أن القضاء المتعهد بملفات الفساد ينقصه الإختصاص وأن اللجنة يمكنها طرح مبادرة تشريعية في توفير قضاء مختص، وفي هذا الصدد أشار أنه في السابق تقع الإستعانة بخبراء في المجال الإقتصادي مثلاً غير أن الفساد كان متفشياً في هذا السلك وهو أيضاً متداخلاً مع منظومة الأمن والإدارة وبالتالي فإن حل هذه القضية لا بد أن يكون حلاً سياسياً. والثورة تقتضي أن يكون هناك المحاسبة بقرار مشترك وتحالف بين الأحزاب لتعيين لجان مختصة مكونة من محامين ومن إعلاميين مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار البعد الدولي لمنظومة الفساد المستشري وطنياً برعاية أجنبية . مضيئة أن المكافحة تتطلب إرادة سياسية قوية وخاصة إثر ما شهدته الدول الشقيقة مثل عدم نجاح الأحزاب الإسلامية في الإنتخابات البرلمانية الجزائرية ومرور حلفاء حسني مبارك إلى الدورة الأولى من الإنتخابات الرئاسية وهو ما بعث الأمل وأعاد حزب التجمع المنحل إلى الساحة السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاش احتدّ بين من اعتبر هذا من المواضيع الخارجة عن جدول أعمال الجلسة وبين من يعتبر عودة التجمعيين إلى النشاط السياسي غير ممنوع والمهم هو كشف مواطن الفساد أيًا كانت مصادره والتصدي إلى الفساد هو خدمة للمصلحة الوطنية خارج المحاصصة السياسية.

واتفقت السيدة حنان ساسي مع السيد آزاد بادي مقرر لجنة الشهداء وجرحى الثورة وهو من غير الأعضاء الحاضرين في اللجنة على ضرورة تنقيح النظام الداخلي لتوسيع صلاحيات اللجنة وإعطائها الآليات الضرورية لتضطلع بدورها.

أما السيدة سامية عبو فقد عبرت بدورها عن استيائها من عدم المواظبة على الحضور من قبل بعض زملائها ولم توافق على مقترح تنقيح النظام الداخلي وإنما ارتأت أن يصطحب الوفد الذي يزور مؤسسة قصد متابعة ملفات فساد، خبراء للإستعانة بهم معتبرة أن اللجنة تعمل وفق منهجية صحيحة وتضع يدها على الملفات الحساسة ولكن نظراً لانتماء أعضاء اللجنة إلى باقي اللجان التأسيسية والتشريعية ولتزامن اجتماعاتها مع الجلسات العامة فإن النسق لا زال بطيئاً وبالتالي لا يمكن الحكم على نتائج عمل هذه اللجنة ولا المطالبة بتنقيح النظام الداخلي ما دامت لم تستوف بعد دور المتابعة.

إثر هذا النقاش تولّى السيد رئيس الجلسة تلاوة التقرير المعد حول زيارة وفد من أعضاء اللجنة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فيما يلي نصّه :

• جلسة الحوار مع رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

عبر السيد رئيس الهيئة عن استيائه من موقف السلطة القضائية من اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد واعتبر استدعاء قضاة التحقيق لبعض أعضاء اللجنة لمساءلتهم يبطن عداً لأعضائها ونية لبسط نفوذ واستحواذ على ملفات يعتبرها القضاء من مشمولاته في حين أن مكافحة الفساد تمرّ في جلّ البلدان عبر هيئات مستقلة لا يتداخل عملها وصلاحيات القضاء بل هي تعاضد مجهوده.

من جهة أخرى صرّح السيد سمير العنابي أنّ اللجنة الوطنية قامت بتوجيه 400 ملف إلى القضاء وهو معدّل هام بالنظر إلى الظروف التي عملت بها اللجنة ونقص الإمكانيات البشرية غير أن عدم البتّ فيها إلى حدّ هذا التاريخ يعود في جانب منه إلى نقص في التكوين لدى سلك القضاء و عدم توفر الإختصاص.

وفي سياق متّصل يرى السيد رئيس الهيئة أنّ الجرائم المتعلقة بالفساد المالي في العهد السابق يجب إحالتها على العدالة الإنتقالية لأنها وقعت في إطار منظومة فساد واستبداد وتوجيهها إلى المنظومة القضائية بوضعها الحالي سيعطل المسار الإنتقالي مذكراً أن المحاكم لم تبت بعد في قرارات منع بعض رجال الأعمال من السفر و أن السجن لن يكون حلاً بالنسبة للجرائم الإقتصادية.

وجواباً عن أهمّ ملفات الفساد التي تقوم الهيئة بدراستها أفاد السيد سمير العنابي أنه سيقترح تصنيف وضبط معايير وفرز لأهمّ الملفات ذات الإنعكاس الإقتصادي والإجتماعي الهام مؤكداً ما جاء على لسان السادة النواب من ضرورة التصدي لمنظومة الفساد التي تنخر قطاع الديوانة والنقل والعقارات والجباية.

وبسؤاله عن الحلول التي يطرحها للحدّ من ظاهرة الرشوة والفساد أجاب السيد رئيس الهيئة أن الحلول تختلف من جهة إلى أخرى فبعضها متعلق بتشريعات كالتصريح بالأموال بالنسبة للموظف وأفراد عائلته وعدم المجابهة بالسراً المهني بالنسبة للقطاع ---البنكي.

واقترح السيد رئيس الجلسة أن تتم المتابعة الدورية لأشغال هذه الهيئة والتنسيق معها.

فأفادت السيدة منية القصري أن ذلك ما تمّ الإتفاق حوله مع رئيس الهيئة ولكن الخلل هو في الجهاز القضائي وبالتالي يجب أن نقوم كلجنة خاصة في المجلس الوطني التأسيسي بمتابعة مآل القضايا المحالة من قبل لجنة تقصي الحقائق ودكّرت أن فريق العمل المكلف بمقاومة الفساد كان دعا إلى النظر في ملف الفساد بالجهاز القضائي كملف مستعجل وأكيد، وفي نفس ورقة العمل اقترح الفريق النظر في تنقيح المرسوم 120 وبتبيين الآن ضرورة هذا العمل وخاصة لضمان مشاركة أعضاء اللجنة في تركيبة الهيئة.

من جانبه اقترح السيد اسكندر العلاقي استدعاء السيد وزير العدل للإستماع إليه بخصوص تباطئ القضاء في تناول الملفات المحالة للمحاسبة والقضاء على الفساد وقد حظي هذا المقترح بموافقة اللجنة .

وبين السيد رئيس الجلسة أن القضاء حالياً ينقصه التخصص في الجرائم الإقتصادية على غرار تخصص القضاء الأجنبي مثلاً في الإرهاب ومعزجاً على المحاكمات التي تجرى بالمحاكم العسكرية ومدى جدية اختصاص تعهدها بقضايا الشهداء والجرحي وخلص إلى الآن الثورة تطلب إحقاق الحق وليس التعويض.

واختتمت الجلسة على الساعة السابعة مساءً.

مقرر مساعد

رئيس الجلسة

جلال بوزيد

عبد الرؤوف العيادي